كان من اهل العدل والصلاح قوله او وصيه باع على يتيمه وازله فهو كما سبق
اليهود وحيث تباع الخ او يجتمع اهل الشرك ان ذلك نافذ وهو كموت الناظر قوله
نواب ينقض بيمان للاتباع الا يحتاجون اليه لانه من الفضول له اليمين مثل
بيانه جنان ان بيعه غبن قوله بيع فاسد باع ما ارتهنه محمول على الشراء
كان يثبت القاضي به ذلك انه باع بخمر فيصح البيع حينئذ قاله ابن يونس
ومحمد ولبسه وغيرها قوله خوف ان الصبي اذا بلغ تبيع بعض عروضه وتنقض
على نفسك او يبيع عليك بعض اقاربه وان كان مالا له قدر مثل العقار الضياع
ونحوه البيع وان كان للثمن قدر به نفقة لا بد منها حسب ذلك المشتري وان كان
البيع بمالا قدر له نفذ البيع قال ابن العطار وفيه العشر من يختار اعدام
للوجاهة ونحوها او قوله فصل بين شراء الوصي بيعه بيع الحاضر قوله ذكر
ابن المنجم عشرة كذا بين وغيره امر الشارب الخ صيغة بيع يتيم قيل ان يتباع له صيغة
بناضة قال عبد الحق يجب وان يباع ذلك له قوله بيع عقار على بينة
ويتباع له بنقد اصلا العلان قال ابن عرفة وشراء قوله من المدونة فلك البيان اقوا
قوله يتيم صغير اصاب كالولاء والمهر تبرات والمكاتبات يحلفون بالمساجد فقال
انما ذلك اذا كان البلد ايمان يحلف فيه المسجد الجامع بيانه قال
قال محمد يحبس بيانه ينتظره الغوائب والبادي على الايمان على من تحلق
منهم حتى الولاية والباعث يكون لمن يشاجره واجنبي فانه يحلف له كما يحلف
الشفيع قوله مثل ان يعلم ان على الزواج الوكيل بعد البناء وقال ابن عرفة الوا
كحلف يحلف الشفيع مع شاهد ويأخذ حقه فان نكل فيحلف المطلوب احلف
انك برئ فان حلف اخذ الشفيع حقه بغير شيء يحلف ويأخذ حقه فان نكل ما يكن
لك شيء ولم تعد اليمين على المطلوب وكذلك لو قال شاهدي احلف المطلوب

ويبرأ الى بلوغ ان تضعيم وان تكن فرع واحد منه الى بلوغ الصبي قال
ابن حبيب وهذا ان اجر كذا ته يقول وكان ابن القاسم واصبغ يجعلان ابن
لي عليه كل اليمين الشفيع ان حلف مع شاهده استحق حقه وان نكل
حلف حقه ان حلف المطلوب قوله ويمين الشفيع لا اصبغ عن ابن القاسم مثل
ما ذكر ابن حبيب قال اصبغ والشفيعه كالعبد والشهر انه وهي على قدر
قوله مولى عليه مات زوجه وانت كذا يهمل
قال ابن عتاب يقضي لها بالكل الى دون ثمن وترجع عليك اليمين الثمن
ترشد فتحلف حينئذ فان نكلت حلفت ما قبضت وما فرطت انك قوله
واصبغ قول من قال ان الشفيعه لا يحلف بما يدعي عليه به لانه نكوله ت
تعيين الاقلال قاله قال وهذا اخذ قوله والبينة عليه عرض الخالب
وجوب اليمين على المؤتمن الخ فرع قوله الغير وانه ان نكل عن اليمين حلف
المدعي واحكم له قوله تلف اموال الغرماء والمؤتمنات
الزوج يدعي عليها جرحوى الكثير من ذلك مالك فتنكل عن اليمين ان الطالب
يحلف وتأخذ قال الشيخ والصواب عندي ما جرى العمل من المنع
من تعليق اليمين بالشفيعه قوله وذلك بخلاف اليمين الثمن ترجع اليمين عليه
ان نكل فيه قال ولو ادعى الشفيعه على رجل بوصي فنكل المدعى عليه قبل
ان يحلف الشفيعه حتى يشترط انما حلف مع الشاهد لاحياء الصنعة
قال الشيخ والصحيح عندي ان يحلف الشفيعه كان ويأخذ اراد المطلو
ب عليه اليمين وفرضي يمينه حين نكل يمكن ثبت عليها ان يتيمة لا و
ضي لها وقال ابن حبيب يحجر رشد ربع عليه قال ابن يونس واصحابه بعذر البيعة
فان لم يكن عمرها مدبع فرع الغائب عليه وضياع قال ابن حبيب يحجر رشد ربع

Copyright © King Saud University